مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية

المجلد (13) العدد (03) السنة (2026)
الصفحة 324-333

واقع الأمن الغذائي في قطاع غزة

Real Food Security in the Gaza Strip

أبركان نجاة

جامعة باتنة-1-

nadjet.aberkane@univ-batna.dz

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2026-05-07
تاريخ القبول: 2026-09-22

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص:

فرضت التحولات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تهديدات جديدة غيّرت من مفهوم الأمن. فالأمن لم يعد منحصرا في مفهومه التقليدي العسكري؛ بحيث حماية الإقليم من الاعتداء الخارجي. فالمقاربة الأمنية الجديدة تتخذ من الفرد وحدة التحليل، بعبارة أخرى حماية الفرد من مخاطر البطالة والفقر والجوع، أي اتخاذ مسؤولية صيانة كرامته ماديا ومعنويا تطبيقا لمفهوم الأمن الإنساني.

فظاهرة الفقر والجوع تؤدي إلى هشاشة الأمن الغذائي، الذي هو موضوع الدراسة مع تحديد منطقة غزة كنموذج لانعدام الأمن الغذائي على الرغم من المجهودات المبذولة من قبل المنظمات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي; قطاع غزة، التحولات الدولية

ABSTRACT

Post the Cold War, the international mutations caused new threats that changed the concept of security. It no longer was limited by its traditional military definition being; territory protection from external assaults. Instead, it gained a new security approach that requires individual analysis. In other words, protection of individuals from dangers of unemployment, poverty and hunger, such as taking the responsibility of maintaining their dignity, financially and morally, by applying the definition of human security.

The phenomenon of poverty and hunger both could lead towards the fragility of food security. Taking that as a subject of study, while specifying the Gaza district as a model for the absence of food security. Despite the efforts put forth by international organizations.

Keywords: Food security; Gaza Strip; international transformations.

مقدمة:

يساعد البناء المعرفي الاولي الصحيح ذو القاعدة السليمة على الوصول لنتائج سليمة منهجيا ومعرفيا من خلال جملة من

الخطوات والمراحل السليمة لكي يتمكن من خلالها الطالب من تحرير مذكرته ويكتشف مفاتيح بحثه ويناقش نتائجه بمنطق علمي وبرؤية سوسيولوجية لمعالجة مختلف الظواهر بمختلف جوانبها باتباع أساليب علمية وخطوات ممنهجة منطقية.

أصبح مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة أكثر شمولا؛ بحيث لم يعد يقتصر هذا المفهوم على حماية الإقليم أو الحدود من الاعتداء الخارجي فحسب، بل توسع ليشمل في منتصف التسعينيات مفهوم الأمن الإنساني بأبعاده السبع؛ والذي أقره برنامج الأمم المتحدة للتنمية، و إن كانت بعض المفاهيم الأمنية سابقة لهذه الفترة. لكن برز المفهوم في فترة التسعينيات بالتحديد نظرا للمآسي والجرائم التي ارتكبت في حق الشعوب في كل من منطقة البلقان ورواندا. ومنذ تلك المرحلة لم يعد مفهوم الأمن مرتبط بالسيادة فحسب، بل بالتنمية البشرية، وحماية الأشخاص من كل التهديدات أكانت كوارث طبيعية أو من قبل الإنسان.

واعتمد هذا المفهوم من قبل المنظمات الدولية بحيث أنشئت عدة أجهزة لهذا الغرض: كشبكة الأمن الإنساني، ولجنة الأمن الإنساني التي أنشئت في 2001 بمبادرة يابانية، وفي 2003 تم إنشاء مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.

فالأمن الإنساني هو بمثابة مقاربة جديدة للأمن؛ بحيث يعمل على إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والفرد. فالمسائل الأمنية أصبحت تتمحور بالدرجة الأولى حول أمن الأشخاص ، وأصبح التركيز على الفرد كوحدة للتحليل، إذارتبط هذا المفهوم بمبدأ "مسؤولية الحماية" واحترام حقوق الإنسان واعتماد استراتيجيات كفيلة بتحقيق أمن الأفراد.

كما جاء مفهوم الأمن الإنساني حاملا لأبعاد إنسانية تمارس في إطار نظام دولي يفترض أن يكون أكثر عدلا. ومن خلال هذه الدراسة سيتم تناول أحد الأبعاد السبعة؛ والمتمثل في بعد الأمن الغذائي وما ينجم عنه من اضطرابات في العديد من مناطق العالم.

وبالعودة لقضية الأمن الغذائي بصفة عامة يتضح أن هذه القضية تمثل احد الهواجس العالمية في الوقت الراهن بسبب نقص الموارد الضرورية لتمتع الأفراد بحياة كريمة نظرا لتدهور الأمن البيئي؛ إما بسبب التغيرات المناخية حيث القضاء على التنوع البيولوجي والثروة الطبيعية، أو بسبب النزاعات والحروب جراء استخدام أسلحة فتاكة مخلفة لإشعاعات تضر بالطبيعة وتؤثر على حياة الأفراد. ومن هنا تأتي دراسة واقع الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد في قطاع غزة جراء الحرب الإسرائيلية الأخيرة. والسؤال الذي يطرح هو كيف يمكن حماية الأمن الغذائي في قطاع غزة في ظل الحصار المفروض منذ سنوات؟وهل يمكن للمنظمات الدولية كسر الحصار وإدخال الإمدادات الإنسانية؟

أولا: التعريف بالأمن الغذائي:

يقصد بالأمن الغذائي" توفيرا لحاجيات الأساسية من المواد لجميع أفراد ، أي أن يتمتع الفرد بالحياة الكريمة بعيدا عن الخوف من الفقر والعوز.[1] " بعبارة أخرى حصول كل أفراد المجتمع على ماهو مادي واقتصادي للوصول للأمن الغذائي.

أما التعريف الثاني الذي أقره مؤتمر روما الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة في العام 1996م حول قضية "الغذاء" في العالم ، فيحدد الأمن الغذائي على النحو التالي:

يمكن الحديث عن "الأمن الغذائي عندما يتمكن الأشخاص من الحصول على الغذاء في كل مكان وزمان وبكمية كافية وصحية لإشباع حاجياتهم الغذائية"[2].

ويعتبر الحق في "الغذاء" من الحقوق التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي تلته.

ومادام مفهوم الأمن الغذائي يتطلب مفاهيم أخرى كالحق في الغذاء والاكتفاء الذاتي الغذائي، والسيادة الغذائية؛ فهو ينطوي على أبعاد سياسية وقانونية.

إذًا فهو إجراء لضمان تمتع الأفراد بالمواد الضرورية للعيش الكريم في كل زمان ومكان وفق ما أقرته الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وتبلور مفهوم الأمن الغذائي حسب لجنة الأمن الغذائي العالمي في سبعينيات القرن الماضي بسبب أزمة النفط وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى النقص في المحاصيل الزراعية وفي المخزون؛ بحيث تضررت العديد من المناطق في العالم بسبب نقص هذه المواد الغذائية، واتضح عجز الدول عن توفير هذه المواد الأساسية بسبب الجفاف والفيضانات؛ الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة الجوع وسوء التغذية.

وإذا كان الجوع وسوء التغذية والعيش في بيئة تفتقر لأدنى شروط الحياة: كالإيواء والأكل والشرب، والافتقار للمنظومة الصحية المتطورة؛ فلا يمكن الحديث عن تمتع الأفراد بالأمن الغذائي باعتباره بعد من أبعاد الأمن الإنساني.

وانطلاقا من التعريفين السابقين يمكن تحديد مرتكزات الأمن الغذائي.

1-الوفرة: بمعنى أن تكون الكفاية في المواد الغذائية، ويتسنى ذلك من خلال وجود أراضي زراعية، وإنتاج محلي، واستيراد، ووصول المساعدات الوافدة من الدول.

2-إمكانية الوصول للمواد: توفير المواد الغذائية للاقتناء (القدرة الشرائية من خلال تخفيض الأسعار والتوزيع العادل).

3-الاستخدام: استخدام هذه المواد الغذائية بطرق صحية. ويتعلق الأمر بالنوعية بحيث الحصول على الغذاء الصحي، ووفرة المياه الصالحة للاستخدام (المياه الصالحة للشرب).

4-الاستقرار: أن تكون متوفرة في كل الأوقات؛ بمعنى ألا تتخللها الندرة بسبب التغيرات المناخية أو الأزمات الاقتصادية والسياسية. بعبارة أخرى أن تكون المواد الغذائية مستدامة.

وبالعودة إلى مفهوم الأمن الإنساني يلاحظ أنه يركز على التحرر من العوز والتحرر من الخوف. والتحرر من الحاجة والخوف؛ هو وصول الفرد إلى حالة من الأمن بتوفير سبل الحياة الاقتصادية المثلى لينعم بعيش كريم. لكن في حالة انعدام الأمن الاقتصادي --وهو بعد محوري- سيتراجع الأمن الغذائي.إذًا فالأمن الغذائي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الاقتصادي.

و سيتم معالجة هذه القضية بالتحديد عند دراسة واقع الأمن الغذائي في قطاع غزة. وقبل التطرق لدراسة حالة غزة، سيتم الحديث في مرحلة أولى عن أزمة الغذاء والجوع في بعض المناطق من دول العالم.

ثانيا: أزمة الأمن الغذائي في العالم:

تمثل أزمة الغذاء تهديدا حقيقيا للعديد من دول العالم، وبخاصة الدول الفقيرة بحيث زيادة الكثافة السكانية مع الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، وإتلاف العناصر البيئية، بالإضافة إلى غياب القدرة الشرائية، وسوء توزيع المواد الغذائية؛ كل هذه السلبيات تزيد من تفاقم الأزمة. فحسب تحقيقات المؤسسات التابعة للأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية في ارتفاع متزايد[2].

أما عن الشعوب التي تحت وقع الحروب أو النزاعات المسلحة "كالحرب على قطاع غزة" فمعاناة هذه الشعوب تجاوزت كل التوقعات من حيث فقدان الثروة، والاستيلاء على ممتلكاتهم، وبخاصة الأراضي الزراعية والحقول والتي تعتبر مصدر رزقهم، من خلال عملية التهجيراللامتناهية من أراضيهم ، وإتلاف محاصيلهم الزراعية، وتهجيرهم إلى مناطق تفتقر لوسائل العيش.

ولإيجاد الحلول لهذه الأزمة ، تم على المستوى الرسمي انعقاد قمة روما للعام 2023م تحت المظلة الأممية لمناقشة قضية الأمن الغذائي في العالم. وهي الفترة التي تلت العديد من الأزمات التي زعزعت الوضع الدولي ككل بداية بجائحة كورونا للعام 1919م وصولا إلى الحرب الأوكرانية –الروسية والتي أشعلت أسواق المواد الغذائية والطاقة، بالإضافة إلى أزمات أخرى زادت من حدة التوتر وأثرت على الأمن الغذائي في العديد من مناطق العالم[3].

فارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وعدم استقرارها في الأسواق العالمية زاد من تفاقم الأزمة بالنسبة للدول الضعيفة؛ بحيث وقفت الدول والمؤسسات الدولية عاجزة عن تقليص المجاعة والفقر.

كما أضحى أن التهديدات الراهنة ترمي بثقلها، بحيث أصبحت تمثل خطرا حقيقيا للأمن الغذائي على المدى البعيد وفي العديد من المناطق، والأسباب متعددة: كجائحة كورونا، والنزاعات المسلحة، والتغيرات المناخية التي تسببت في التراجع الاقتصادي؛ مما صعب من مهمة تقليص الفقر والمجاعة.

ومن خلال هذه الأوضاع الخطيرة؛ يتضح أنه:

– لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي الدائم للشعوب جراء الأزمات المتزايدة وبالتالي لا يمكن الوصول للأهداف المسطرة دوليا للتنمية المستدامة.

–ارتفاع نسبة الجوع وسوء التغذية في العديد من المناطق في العالم؛ من بينهم قطاع غزة جراء الحرب الأخيرة.

فحسب التقارير الدولية أن الأوضاع كانت نوعا ما مستقرة على المستوى العالمي بين عامي 2021–2022م بعد جائحة كورونا فيما يتعلق بتوفير الأمن الغذائي؛ إلا أن حسب إحصائيات الجهات العاملة في الميدان أقرت أن ما يعادل سبع مائة وثلاثة وثمانون مليون شخص كانوا يعانون في العام 2022م من الفقر وسوء التغذية.

وعلى الرغم من أن الجهود المبذولة والمتواصلة لتخفيف مآسي الشعوب بتقليص الجوع في العديد من المناطق كآسيا ، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا، ومنطقة الشرق الأوسط؛ إلا أن بعض المناطق في آسيا الغربية، والكاريبي، وبعض المناطق في أفريقيا، والشرق الأوسط لازالت هي الأكثر تضررا من الجوع وسوء التغذية؛ بحيث لوحظ ارتفاع مخيف في حالات الوفيات لدى فئة الأطفال والرضع بسبب نقص المواد الغذائية، وبخاصة في قطاع غزة المحاصرة منذ سنوات. وقد يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية في السنوات القادمة بمعدل قد يقارب ستة مليون شخص بحلول العام 2030.

فتكلفة الغذاء الصحي في ارتفاع مستمر على المستوى العالمي، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية مابين عامي 2020-2021م بسبب جائحة كورونا ثم تلتها حرب أوكرانيا.

فحسب التقارير الدولية للعام 2023 أن الأزمات الغذائية ستعرف مستقبلا أرقاما قياسية في ما يعادل 48 دولة؛ الأمر الذي يتطلب تقديم مساعدات استعجاليه للتخفيف من حدّة الأزمة. فحسب التقرير الذي قدّمته منظمة(الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي(PAM)؛ أن ما يعادل 22 بلدا بما فيهم فلسطين ،سيعاني من انعدام شبه كلي للأمن الغذائي[4].

ويمكن حصر المناطق الأكثر تضررا والتي تتطلب تدخلات إستعجالية من قبل المؤسسات الدولية فيما يلي:

-مناطق بلغ فيها معدل المجاعة أرقاما قياسية وذلك في كل من مالي والسودان الشمالي والجنوبي وفي قطاع غزة بسبب الحرب الأخيرة. واعتبرت هذه المناطق بمثابة مناطق حساسة تتطلب اعتماد إجراءات استعجاليه لإغاثة المتضررين.

-مناطق أخرى قد تتعرض كذلك للمجاعة في غضون السنوات القليلة المقبلة في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وقد تكون مناطق أخرى كذلك حساسة، بحيث ستعاني من غياب الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من انه تم الحديث بصفة عامة عن بعض الأسباب التي تواجه تحقيق بعد من أبعاد الأمن الإنساني في العالم وبصفة خاصة في قطاع غزة المتضررة جراء الحرب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على هذه المنطقة؛ إلا أنه سيتم تحديد الأسباب الرئيسة التي حالت دون تحقيق الأمن الغذائي[5].

ثالثا:الأسباب الرئيسة لغياب الأمن الغذائي عالميا:

لقد تم تحديد أزمة الأمن الغذائي ابتداءً من العام 2017م من قبل البرنامج الدولي (SOFI)؛ حيث تم تحديد الأسباب الحقيقية لقضية الأمن الغذائي مع ارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية في العالم. وتمثلت هذه الأسباب فيما يلي:

-زيادة حدّة النزاعات في العديد من المناطق من بينها حرب أوكرانيا والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

-التغيرات المناخية وما نجم عنها من مخاطر تمس بعناصر البيئة.

-الانكماش الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا.

مثلت هذه العناصر الثلاثة تحديا للأمن الغذائي إذ مس الملايين من الأشخاص. ومن آثارها السلبية زيادة الفقر وعدم الوصول للغذاء الصحي بسبب الندرة أو ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية أو التوزيع غير العادل لهذه المواد[6].

ومما لا شك فيه أن جائحة كورونا والحرب الدائرة في أوكرانيا وما يجري في فلسطين وبالتحديد في قطاع غزة لها تداعيات سلبية على الأمن الغذائي.

وبالعودة إلى قضية النزاعات المسلحة، يلاحظ أن تأثيراتها تكون كارثية على الموارد الطبيعية بحيث إتلاف الأراضي الزراعية، وحرق المحاصيل الزراعية، وتدمير مخازن البذور والقضاء على الحيوانات والبنى التحتية خاصة فيما يتعلق بوسائل الري؛مما يعني في نهاية المطاف تهجير السكان من مناطقهم بحثا عن لقمة العيش بعد فقدانهم للممتلكات.

وهذا ما يحدث في فلسطين منذ بدء الاستيطان، وتفاقم الوضع بعد حرب أكتوبر 2023م إذ أصبح سكان قطاع غزة يعانون من فقدان الثروة والعيش الكريم. فسكان هذه المنطقة يفتقرون لأبسط الحاجيات الضرورية لتحسين مستواهم المعيشي. ومع تفاقم أزمة الأمن الغذائي أصبح الوضع ينبئ بحدوث كارثة إنسانية في غزة.

وقبل التطرق لقضية الأمن الغذائي في هذه المنطقة والوقوف عند الأوضاع المأسوية لشعب تم الاستيلاء على أراضيه وممتلكاته وجب الحديث عن الحرب الأخيرة وتداعياتها.

تعتبر الحرب على قطاع غزة من اخطر الأزمات في العالم الحديث، بحيث تفرض عقوبات اقتصادية على شعب يعيش تحت الاحتلال، إذ يتعرض للتضييق والحصار وغلق المعابر لمنع دخول الإمدادات والمساعدات الإنسانية وترحيلهم والاستيلاء على ممتلكاتهم ومنعهم من الوصول للعمل في أراضيهم؛ بحكم أن أغلب الشعب يعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى.

فالحرب هي السبب الأول في تفاقم الأزمات الغذائية الحادة بحيث تؤثر سلبا على الأمن الغذائي وتؤدي إلى الجوع ومن ثم تستفحل في المجتمع ظاهرة المجاعة. وأغلب الفئات المتضررة من فقدان الأمن الغذائي: هم الأطفال والنساء والشيوخ.

كما يشهد سكان قطاع غزة أزمة خانقة بسبب ندرة المواد الغذائية وصعوبة الوصول للمياه الصالحة للشرب ، بالإضافة إلى غلق المعابر من بينها معبر رفح في وجه قوافل المساعدات الإنسانية.

رابعا:الأمن الغذائي في قطاع غزة:

أ-الأوضاع في غزة مع بداية الحرب:

أصبحت الأوضاع في غزة منذ بداية الحرب كارثية؛ بحيث عايش سكان المنطقة أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى فقدان الأمن الغذائي، بالإضافة إلى عملية الترحيل داخليا، والتي مست ما يعادل اثنان فاصل واحد مليون شخص من سكان قطاع غزة. فالعملية كانت من شمال القطاع إلى جنوبه. والفئة المتضررة جراء التهجيركما ذكر سابقا هي فئة الأطفال والنساء والمسنين بعد فقدانهم لكل ممتلكاتهم. فالترحيل من منطقة إلى أخرى يتطلب ترتيبات إنسانية استعجاليه من قبل الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية لتقديم المساعدات الإغاثية: كتوفير المواد الغذائية، والطبية، والإيواء لهذه الفئات المتضررة؛ وهذا كإجراء استعجالي.

أما عن واقع أوضاع الأمن الغذائي قبل حرب 7 أكتوبر 2023م، فيمكن تحديده من خلال العناصر التالية ، وإن كان الوضع قد ازداد سوءً بعد الحرب:

-ركود النمو الاقتصادي بسبب الترحيل ألقسري من ممتلكاتهم وبالخصوص من الأراضي الزراعية الخصبة. فالنشاط الزراعي أصبح شبه منعدم بسبب الأوضاع الأمنية؛ بينما يعتبر النشاط الزراعي لدى أغلبية السكان هو المصدر الأول للرزق. والوضع لا يخص سكان القطاع فحسب بل كذلك سكان الضفة، فالجزء الأكبر لمداخليهم يكون من النشاط الزراعي.

-زيادة نسبة الفقر بسبب زيادة البطالة في المجتمع الغزوي.

-فقدان القدرة الشرائية مما صعب الوصول للمواد الغذائية.

-التضييق على تحركاتهم باتجاه أماكن عملهم سواء أكان مصدر رزقهم في البحر(كالصيد)، أو الأراضي الزراعية،أو التجارة. هذا التضييق الأمني زاد من تفاقم أزمة الأمن الغذائي.

-كما كانت تعتمد كذلك هذه المناطق على المواد الزراعية الوافدة من دول أجنبية لسد نقص الاحتياجات الضرورية للنشاط ألفلاحي: كالحبوب والأعلاف للحيوانات، وإن كان قطاع غزة يعتمد في الأساس على ما ينتج داخليا نظرا للنقص المعتبر في الموارد المالية؛ بمعنى آخر الاعتماد على الاكتفاء الذاتي في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع.

قبل الحرب كان يعتمد السكان في أمنهم الغذائي على ما تنتجه أراضيهم من خضر وفواكه وبقوليات وعلى الثروة السمكية على الرغم من التضييق المتواصل الذي يمارس على سكان القطاع من قبل القوات الإسرائيلية.

ويضاف إلى النشاطات الزراعية المعتمدة في هذه المنطقة تربية الحيوانات والتي تقدر بخمسة وأربعين بالمائة من النشاط الزراعي[7].

-كما يضاف كذلك إلى أسباب غياب الأمن الغذائي النقص في الموارد الطاقوية (الكهرباء) إذ تعطلت المحطات بسبب الحصار المفروض. فانعدام التزود بالطاقة والمياه يؤثر سلبا على عدة قطاعات كالقطاع الصحي والصناعي والفلاحي. فنشاطات هذه القطاعات تحتاج إلى وفرة المياه والتزود بالطاقة لمزاولة النشاطات. تمثل الطاقة والمياه عنصريين حيويين للحياة، فغيابهما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي.

إذًا أدت تداعيات النزاعات المسلحة إلى ندرة المواد الغذائية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية مما أثر سلبا على المناطق الفقيرة كقطاع غزة.

أما السبب الثاني، فيتمثل في التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية الناجمة عنها(كالجفاف والتصحر والفيضانات) وما ينجم عنها من مخاطر على المنتجات الزراعية. فالعديد من دول العالم لجأت إلى الاستيراد للمواد الغذائية لتعويض الخسائر الداخلية في الإنتاج، بالإضافة إلى فقدان مناصب الشغل وتراجع العائدات من القطاع الزراعي؛ مما يعني في نهاية المطاف الارتفاع وعدم الاستقرار في أسعار المواد الغذائية. وبالتالي تراجع في المواد الغذائية من الناحية النوعية والكمية[8].

يضاف إلى ذلك السبب الثالث وهو التراجع الاقتصادي بسبب الأزمات الاقتصادية والتي أثرت بدورها على الأمن الغذائي. وإذا كانت هذه الأزمات قد مسّت الدول المتطورة اقتصاديا واجتماعيا، فكيف سيكون الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الأكثر تضررا والتي أنهكتها الحروب. فمثل هذه الاضطرابات أدّت نوعا ما إلى تراجع المجهودات المبذولة لتقليص ظاهرة الجوع في مثل هذه المناطق.

وما يمكن ملاحظته آن المناطق الأكثر تضررا من ظاهرة الجوع وسوء التغذية هي المناطق التي تعرف زيادة في الكثافة السكانية، وبازدياد عدد السكان يزداد الطلب على المواد الاستهلاكية، بينما العديد من هذه المناطق تشهد غياب الوفرة في المواد الغذائية.

ولم يكن النقص في المواد الغذائية مقتصرا فقط على الدول الضعيفة أو المناطق التي مستها الحروب كقطاع غزة بل مست حتى الدول المتطورة نظرا للحرب الدائرة بين أوكرانيا وروسيا، باعتبارهما بلدين أساسين لإنتاج وتصدير المواد الغذائية في العالم.

بعد اندلاع الحرب شهد العالم اضطرابا في السلع الاستهلاكية في الأسواق العالمية مما زاد من مخاوفهم بسبب الندرة وغلق طرق المواصلات مع بداية الحرب.

وللتخفيف من حدة الأزمة جاءت مبادرة الهيئة الأممية متمثلة في حماية نقل الحبوب والمواد الغذائية من موانئ أوكرانيا. وتم الاتفاق بين عدة أطراف منها: تركيا وأوكرانيا وروسيا والهيئة الأممية لتطبيق ما جاء في المبادرة على ثلاثة مراحل.

الأولى: يتم نقل الحبوب والمواد الغذائية خلال 120 يوما في شهر نوفمبر2022.

الثانية: تتم العملية خلال 60 يوما في شهر مارس 2023.

والثالثة: حدّد لها شهر ماي، وامتدت حتى شهر جويلية.

بهذا تكون أعطت هذه المبادرة نفسا جديدا للصادرات من الحبوب والأسمدة وبعض المواد الغذائية، وكان ذلك عبر ممر بحري حيث تم تمرير ما يفوق اثنان وثلاثون طن من المنتجات الزراعية. هذه العملية التي اعتبرت بمثابة إجراء إنساني للتخفيف من الاضطرابات.

كما سعى الاتحاد الأوروبي من جهته لفتح ممرات تسمح لأوكرانيا تصدير المواد الزراعية واستيراد المواد التي تحتاجها[9].

مثل هذه الأوضاع الاقتصادية الدولية أثرت سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتضررة من النزاعات والتطويق المفروض عليها وخير دليل على ذلك الظروف القاسية التي يعيشها سكان قطاع غزة بسبب النقص الحاد في المواد الغذائية

ب-واقع الأمن الغذائي في الوقت الراهن:

على الرغم من إبرام اتفاقيات وقف إطلاق النار إلا أن الظروف لما بعد الحرب كانت قاسية على سكان قطاع غزة. فتداعيات هذه الحرب والتي كانت خطيرة على الأشخاص، يمكن حصرها فيما يلي:

أ-التداعيات على المدنيين:

للنزاعات الحالية تداعيات على المدنيين، وبخاصة الفئات الهشة والضعيفة كالنساء والأطفال والمسنين حيث أصبحوا من تعداد اللاجئين بعدما تم تهجيرهم قسرا من ديارهم. ومن مخلفات اللجوء انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة سوء التغذية الناجمة عن ندرة المواد الغذائية، وكذلك صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية.

ب-ضعف قدرات المؤسسات:

بعد تدمير البنى التحتية بما فيها ممتلكات الأشخاص ستكون النتيجة وخيمة، بحيث سيواجه الاقتصاد اضطرابات تؤثر سلبا على عملية التنمية. وأمام هذه الأوضاع تصبح الجهات المعنية غير قادرة على تقديم الخدمات وتوفير السلع والحاجيات للمواطنين.

أشار مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية في قطاع غزة أن معاناة سكان القطاع ازداد بسبب -غلق المعابر والتي تعتبر بمثابة المتنفس للقطاع، وبخاصة معبر رفح الذي يسهل دخول قوافل المساعدات الإنسانية الوافدة من الدول والمنظمات الإنسانية.

-منع دخول المساعدات الآتية عن طريق البحر.

-تعطيل نشاط الصيد عن طريق منع وصول الصيادين إلى أماكن عملهم.

-منع تزويد القطاع بالطاقة لتشغيل المعدّات الحيوية كمعدات المستشفيات؛ مما أدى إلى غلق العديد منها، بالإضافة إلى القصف المتواصل لهذه المراكز الإستشفائية.

-انقطاع الكهرباء في ظل غياب الطاقة.

-مشاكل التزود بالمياه الصالحة للشرب بعد تعطل محطتي تحليه المياه في الجنوب بسبب مشكل الطاقة، مما زاد من معاناة سكان غزة.

وعلى الرغم من إعادة تشغيل المحطات بعد تزويدها بالطاقة من قبل عمال الأورونوا(UNRWA)، إلا أن تم تعطيلها بعد يومين من التشغيل . ومن الملاحظ كذلك أن محطة تحلية المياه في شمال غزة لم تعد في الخدمة كذلك.

-كذلك صعوبة توزيع قارورات المياه على الأشخاص الذين تم ترحيلهم من أراضيهم.

وحسب إحصائيات مركز الإغاثة فعدد الأشخاص المرحلين بلغ ما يعادل مليون ونصف شخص في قطاع غزة، بينما725 ألف تم إسكانهم في مراكز إيواء تابعة لمراكز الإغاثة بينما الآلاف منهم تم إيوائهم في مراكزأخرى ومنشآت استشفائية ودور العبادة.

إذًا فالحرب المفروضة على غزة شكلت أزمة إنسانية خطيرة للشعب الفلسطيني بصفة عامة. فحتى الضفة الغربية لم تسلم من آثار الحرب؛ بحيث تضررت الأوضاع الاقتصادية جراء نقص المواد الأولية وصعوبة وصول الإمدادات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تعطل الإنتاج الغذائي الداخلي والنتيجة أن الشعب أصبح في كل من قطاع غزة والضفة الغربية يعتمد بالدرجة الأولى على الواردات من المواد الغذائية التي تصل بصعوبة بسبب الحصار المفروض جراء غلق المعابر.

هذه الأزمة التي أثرت سلبا في الأقل على ثلاثة أبعاد للأمن الإنساني: منها الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي.

أما ما يتعلق بالحلول أو الاستراتيجيات الإستعجالية التي يمكن اعتمادها في الوقت الراهن، فيمكن حصرها كالتالي:

-مراقبة تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار ويكون ذلك عن طريق المؤسسات الدولية.

-تسهيل عودة الأشخاص المتضررين من الحرب، ويتعلق الأمر باللاجئين.

-ضمان الأمن الغذائي بتوفير المواد الأساسية.

-محاربة الفقر والجوع.

-إعادة بناء ما دمرته الحرب.

الخاتمة:

ما يمكن الوصول إليه من خلال هذه الدراسة، أن الأمن الغذائي يتأثر سلبا بالأزمات أكانت سياسية، أو اقتصادية، أو مالية وذلك على المستوى العالمي بسبب الندرة وارتفاع أسعار الحاجيات الأساسية.

أما ما يمكن قوله في نهاية المطاف عن واقع الأمن الغذائي في قطاع غزة فهو منعدم كليا. ففرض القيود والتضييق على السكان ومنعهم من الوصول إلى أبسط وسائل الحياة، كفقدان مواد الطاقة لتشغيل المخابز، وغياب المواد الغذائية الأساسية؛ علما أن الشعب الفلسطيني يعتمد أساسا على الزراعة والصيد وتربية الحيوانات ، كما يعتمد كذلك على الواردات من المواد الزراعية لإشباع الحاجيات خصوصا الحبوب والأعلاف للحيوانات، على الرغم من أن سكان غزة كانوا يعتمدون في الأغلب على الاكتفاء الذاتي من هذه المواد من أجل الغذاء الصحي والمتنوع من الخضر والفواكه واللحوم والزيوت .

ومما لا شك فيه أن تداعيات حرب أكتوبر على قطاع غزة كانت وخيمة على الأمن الغذائي؛ وهذا ليس على المدى القريب فحسب بل سيتواصل على المدى البعيد؛ إذ أثرت على القطاع الزراعي وعلى وسائل العيش كليا. فالتدمير المتواصل من قبل إسرائيل للبنى التحتية، وللبنى الزراعية، وللأراضي وفقدان الثروة الحيوانية نظرا لقلة الأعلاف ومناطق الرعي وصعوبة إيصال الحيوانات لأماكن المياه.

فالحرب هي السبب الأول للأزمات الغذائية الحادة. فالعنف يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي بسبب القصف، والتدمير للبنى التحتية، والأسواق، بالإضافة للتقلبات المناخية بحيث العواصف والفيضانات مما زاد من تفاقم الأزمة حيث تدمير ما تبقى من المحاصيل الزراعية وتلوث مصادر المياه الضئيلة، ومنع دخول المساعدات الإنسانية، ليصبح الوصول للمواد الغذائية مستحيلا.

والنتيجة الحتمية لهذه الأزمات الحادة وصول الشعب لحالة من سوء التغذية والمجاعة ؛ بحيث يصبح الأمر يتطلب حلول استعجاليه لمواجهة الوضع الراهن. ففي العام 2025م تم التصريح بتفشي المجاعة في مناطق من قطاع غزة.

أما عن إعادة البناء والإعمار، بما فيه إعادة بناء القطاع الزراعي؛ فالأمر يتطلب كفاءات وموارد ضخمة. فأغلب المنظمات الإنسانية تقدم المساعدات ألاستعجاليه؛ بمعنى تعمل على المدى القصير، علما أن إعادة الاعماريستغرق وقتا طويلا بسبب نقص الموارد الضرورية.

فالأمر يتعلق بالمؤسسات والدول المانحة بحيث تعطى الأولوية للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية على مصالح الأمن الإنساني.

الهوامش:

-خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني " المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الطبعة الأولى، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009،ص. 13.

-Comprendre la sécurité alimentaire globale. »droit à l'alimentation (sur solidaire info.(Consulté le 21/08/2026) .p.16.

-La Sécurité Humaine en théorie et en pratique.(Bureau de la coordination des affaires humanitaires) Nations-Unis.

-L'état de la sécurité alimentaire et de la nutrition dans le monde 2023.www.FAO.org.

-الأمن الغذائي والتغذية في العالم، فهم الكلفة المرتفعة للنمط الغذائي والصحي ومعالجتها. الفاو.2026.

- Stéphanie Thibault ;Le changement climatique en Méditerranée. Rapport sur le changement climatique et environnemental en Méditerranée. P.23

- Matilde Gérard. comment le réchauffement climatique fait grimper les prix de l'alimentation .Le Monde. Fr. http//www.le monde. Fr. 21/07/2025.

-Sécurité alimentaire en Méditerranée à l'horizon 2030 ; aspects qualitatifs et quantitatifs ; étude du comité scientifique d'agro polis. Agro polis international.

-Elizabeth Bryant ; Faim à Gaza « l'histoire se souviendra ». Rapport du PAM. Rome ; 2026.